■ الفصل العاشر

المرأة في مفاوضات السلام

واستمرت مشاركة المرأة وعود وعبارات على الورق حتى الرمق الأخير للتجمع الوطني الديمقراطي فبعد إقرار مبدأ التفاوض مع النظام للوصول لاتفاق نهائي وتكوين (اللجنة السياسية للمفاوضات) برئاسة عبد الرحمن سعيد في ٢٠٠٤م أقيم أول اجتماع (للجنة المصغرة لمؤتمر المرأة) بنيروبى في سبتمبر/ ٢٠٠٤م كما ذكرنا في (الفصل السابق) فكانت المشاركة في المفاوضات من أهم توصيات ذلك الاجتماع، حيث لا يستقيم السلام إن لم تشارك النساء في صنعه .. (قرارات وتوصيات اجتماع اللجنة المصغرة بنيروبى أغسطس/ ٢٠٠٤م- البند «١٠») والذي ينص على:

(أوصى الاجتماع بضرورة تمثيل المرأة في مفاوضات السلام للتجمع الوطني دون أن يرتبط ذلك بانعقاد مؤتمر المرأة). وتنفيذاً لهذه التوصية كتبت مقرر اللجنه المصغرة خطاب للفريق عبد الرحمن سعيد رئيس اللجنة السياسية للمفاوضات، جاء فيه:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي
اللجنة المصغرة لمؤتمر المرأة
١٧ سبتمبر ٢٠٠٤م

السيد / رئيس اللجنة السياسية للمفاوضات

لعناية/ الفريق عبد الرحمن سعيد

بعد التحية

إشارة لاجتماع اللجنة المصغرة لمؤتمر المرأة بنيروبي أغسطس ٢٠٠٤م وإشارة لتوصيات ذلك الاجتماع، نخص بالإشارة التوصية التي عنيت بضرورة تمثيل المرأة في المفاوضات دون أن يرتبط ذلك بانعقاد مؤتمر المرأة، وعليه نرجو اعتماد ذلك ومناقشته، ولتحقيق هذا الهدف نرجو أن تتم اتصالاتكم عبر رئيسة اللجنة التحضيرية لمؤتمر المرأة ثريا التهامي (بالداخل) أو مقرر اللجنة المصغرة إحسان عبد العزيز (بأسمرا) حتى يتسنى تناول ذلك مع بقية النساء واختيار الممثلات في وفود التفاوض .

ولكم فائق الشكر والتقدير

إحسان عبد العزيز

مقرر اللجنة المصغرة

عناوين الاتصال:

١. ثريا التهامي: التجمع النسائي الوطني الديمقراطي – الخرطوم- بواسطة سكرتارية التجمع الوطني الديمقراطي بالداخل.

٢. إحسان عبد العزيز: مقرر أمانة التجمع الوطني الديمقراطي – أسمرا

صورة إلى :-

*الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي

*رئيسة اللجنة التحضيرية واللجنة المصغرة لمؤتمر المرأة _ لعناية ثريا التهامي

لم نتلقَ رداً على ذلك الخطاب ولم تشارك النساء في وفد المفاوضات والذي تحدثنا عنه في الباب الأول وأوضحنا أن نسبة تمثيل الاتحاديين في الوفد تجاوزت ٦٣٪ حسب تقرير صلاح باراكوين المشار إليه في الباب الأول صفحة (٢٠)، كما تحدثنا عما قادت إليه سياسة ذلك الوفد من انسحاب لكل من فصيلي مؤتمر البجا والأسود الحرة من المفاوضات ثم من التجمع الوطني الديمقراطي.

عقد التجمع الوطني اجتماعاً بأسمرا في فبراير/ ٢٠٠٥م.. بعد توقيع الاتفاقية بالحروف الأولى في ١٦/ يناير/ ٢٠٠٥م، قمنا بمقابلة الفريق عبد الرحمن سعيد رئيس الوفد المفاوض ود.الشفيع خضر عضو الوفد، تحدثت إليهما كلاً على حدة ولكن شهادتهما كانت متشابهة وتلخصت في[1]:

(لم يكن الوفد الحكومي راغباً في تحديد نسب لمشاركة المرأة وقالوا من تجربتهم مع النساء أعطوا من قبل للمرأة ٢٥٪ لم تستطيع ملئها، أما بالنسبة لمشاركة المرأة في وفد التجمع الوطني المفاوض.. لم نستطع أن نحسم هذا الأمر خاصة وأن المفاوضات في طريقها للتوقيع النهائي، وأضاف دكتور الشفيع خضر لإفادته قائلاً: وفد الداخل كانت به امرأة واحدة اسمها سميرة حاولت جاهدة في أن تخرج بشيء واضح للمرأة هذا بجانب محاولاتنا، فكان النص كما ترين). وبعد عودتنا إلى السودان علمت أن المرأة التي تحدث عنها د.الشفيع خضر هي الاستاذة سميرة مهدي، امرأة مشهود لها بانحيازها الكامل لقضية المرأة برغم مواقف حزبها التي ظلت مواقف عدائية لمشاركة النساء طوال مدة قيادته بالتجمع الوطني، وعندما وصلت في توثيقي لهذا الباب رأيت من المهم[2] الاستشهاد بها فكانت إفادتها كالآتي:

(ذهبت إلى المفاوضات بترشيح من الحزب ضمن وفده وليست ضمن وفد التجمع الوطني، اتصل بي علي السيد وأخطرني بذلك، شاركت في المفاوضات وحاولت أن أجعل من قضية مشاركة المرأة حضوراً في كل الجلسات. ولكنني لم أجد الدعم المطلوب من طرفي الاتفاق، لذا خرج النص الخاص بذلك متواضعاً وغير ملزم، الوفد الحكومي كان برئاسة نافع على نافع، بينما وفد التجمع الوطني كان برئاسة الفريق عبد الرحمن سعيد، حاولت جاهدة أن أكون متواجدة في جميع جلسات التفاوض حتى لا

(١)توثيق شخصي – ٦/ ٢/ ٢٠٠٥م.

(٢)إفادة شفهية- سميرة مهدى – أبريل ٢٠١٢م.

أضيع أي فرصة يمكن أن تتيح لي الدفع بقضية المرأة، هناك بعض قضايا التفاوض كانت تحتاج لتقريب وجهات النظر فكانوا يعملوا على تخفيض عدد المفاوضين من الطرفين الحكومي والتجمع بحيث يمثل كل منهما بعدد ٢١ شخص فقط فكنت دائماً ضمن العدد المفاوض، كما كانت توجد قضايا خلافية اقترح نافع على نافع أن يخفض العدد في القضايا الخلافية إلى ٧ أشخاص من كل وفد، وعندما اختير السبعة الذين يمثلون التجمع الوطني لم أكن من بينهم بالرغم من أنني كنت المرأة الوحيدة بالوفد، أصررت على حضور المداولات، احتج نافع على زيادة عدد الممثلين للوفود ولكن وأمام إصراري لم يكن لهم بد من مشاركتي خاصة وأن وفد التجمع لم يقدم على استبدال واحد من السبعة لأحل محله، فأصبح وفد التجمع ممثلاً بثمانية والوفد الحكومي بسبعة، وهكذا كنت ضمن وفد التفاوض الذي شارك في التوقيع بالحروف الأولية للاتفاقية، وهي ذات النصوص التي خرجت بها اتفاقية القاهرة بعد التوقيع النهائي دون تغيير يذكر).

كان ذلك وضع النساء في المفاوضات، ولكن لم نستسلم.. وقبل نهاية الاجتماعات قمنا بتسليم خطاب آخر للفريق عبد الرحمن نصّ على الآتي:

(صورة طبق الأصل)

التجمع الوطني الديمقراطي

اللجنة المصغرة لمؤتمر المرأة

السيد / رئيس اللجنة السياسية للمفاوضات

لعناية/ الفريق عبد الرحمن سعيد

بعد التحية

إشارة لخطابنا لكم بتاريخ ١٧/ ٩/ ٢٠٠٤م والخاص بضرورة تمثيل المرأة في وفود مفاوضات التجمع الوطني مع الحكومة لأجل الوصول لحل سلمي، وفي كل منابر التفاوض المتاحة دون أن يرتبط ذلك بانعقاد مؤتمر المرأة (مرفق صورة من الخطاب) وبما أنه لم يصلنا رد منكم سلباً أو إيجاباً فإننا نكرر الإشارة للتوصية الصادرة عن

اجتماعات اللجنة المصغرة بنيروبى/ أغسطس/ ٢٠٠٤م والتي تهدف إلى تمثيل النساء في وفود المفاوضات.. نأمل في الرد العملي على ذلك ولكم الشكر.

إحسان عبد العزيز

مقرر اللجنة المصغرة

٧/ ٢/ ٢٠٠٥م

صورة: أعضاء هيئة القيادة

وفي نهاية اجتماعات هيئة القيادة صدرت القرارات والتوصيات في ثمانية بنود أساسية كان للمرأة نصيبها في البند (سابعاً) والذي نص على الآتي:

(أوصت هيئة القيادة ان تراعي اللجنة السياسية المشرفة على التفاوض تمثيل المرأة بما يحقق لها المشاركة الفاعلة في جولة المفاوضات القادمة مع الحكومة).

كما تحدثت القرارات عن الملاحظات الإيجابية حسب ما رأته هيئة القيادة في اتفاقية القاهرة (١٦/ ١/ ٢٠٠٥م) وسمتها (بالملاحظات الجوهرية) وأوردتها في الفقرة (أولاً) من البند(ثانياً) فكانت من بين تلك الملاحظات هذه الفقرة التي رأى التجمع الوطني أنها جملة إيجابية بينما رأى التجمع النسوي عكس ذلك وأصدر بشأنها مذكرة فيما بعد، نصت الفقرة الخاصة بمشاركة النساء باتفاق القاهرة على الآتي:

(إشراك المرأة السودانية في مواقع صنع القرار على كافة المستويات)

فكانت هذه الفقرات هى كل ما استطاعت أن تخرج به اللجنة السياسية للمفاوضات وهيئة القيادة حول مشاركة النساء.. ولم تضف لما جاء في اتفاقية القاهرة شيئاً.

وكما ذكرنا كان للتجمع النسوي رأي مخالف لرأي التجمع الوطني فيما ورد بقرارات اجتماع هيئة القيادة الخاص بمشاركة المرأة بعد السلام في البند(ثانياً) الفقرة (أولاً) تحت عنوان (ملاحظات جوهرية) وضعت على أنها ضمن ملاحظات التجمع الوطني حول إيجابيات الاتفاقية. بينما أفرد الفقرة (ثانياً) من نفس البند (ثانياً) لسلبيات الاتفاقية تحت عنوان (نواقص وسلبيات)، ووفقاً لرأيه هذا ولاختلاف التجمع النسوي معه في الرأي كتبنا مذكرة لرئيس اللجنة السياسية للمفاوضات ولأعضاء هيئة القيادة..

وهذا نصها:

(صورة طبق الأصل)

التجمع النسوي الديمقراطي السوداني
الأراضي المحررة شرق السودان ودولة إريتريا
مذكرة

السيد / رئيس وأعضاء اللجنة السياسية للتفاوض _ التجمع الوطني الديمقراطي

بعد التحية

أولا نؤكد لكم تقديرنا الكامل لاعتمادكم مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار على كافة المستويات في اتفاقكم مع حكومة السودان، ولكن لنا ملاحظاتنا في صياغة ذلك ونوضحها في الآتي:

١ – المشاركة تمت صياغتها بشكل مفتوح وغير محدد مما يجعلها غير ملزمة وعرضه للرمزية والشكلية والتمثيل غير المؤثر في صنع القرار.

٢ – الصياغة تبين عدم وجود آلية محددة لهذه المشاركة متفق عليها من قبل فصائل التجمع الوطني تمكنه من التسلح بها، لتحقيق مكاسب حقيقية في اتجاه مناصرة المرأة في تفاوضه مع نظام انتهك حقوق المرأة وعمل على اضطهادها وقمعها وإذلالها. كما لم يحدث في كل العهود السابقة مستخدماً في ذلك العديد من القوانين التي عمل على سنها لتنفيذ ذلك.

ونتيجة لهذه الملاحظات نتقدم بالمقترح الآتي:

١ – أن يتم الاتفاق من خلال اجتماع هيئة القيادة القادم الذي يسبق جولة التفاوض المقبلة على نسبة مئوية تحدد مشاركة المرأة وتقرها جميع الفصائل، على أن لا تقل هذه النسبة عن ٣٠٪ في كل الأجهزة التشريعية والتنفيذية، وأن يكفل لها حق التنافس في نسبة ال ٧٠٪ المتبقية.

٢ – أن تدرج النسبة التي يتم الاتفاق عليها ضمن التصحيحات التي وردت في اجتماع هيئة القيادة السابق (فبراير ٢٠٠٥م) والتي أشير إليها في قراراتكم (بالنواقص

والسلبيات التي شابت بنود الاتفاق). وعبر عنها بأنها بنود اتفاق جاءت بصياغة عامة وغير محددة وتحتاج إلى تفصيل وتحديد قاطع.

ختاماً نرجو إدراج هذه القضية المهمة ضمن أجندة اجتماعكم القادم.

ولكم منا فائق الشكر والتقدير

صورة – رئيس وأعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي

السيد – الأمين العام للتجمع الوطني

المكتب التنفيذي

١٥/ ٣/ ٢٠٠٥م

رفعت هذه المذكرة مدعمة بتوقيعات (المتضامنين) مع التجمع النسوي الذين تجاوز عددهم الثلاثمائة شخص من قيادات ومقاتلي القوات المختلفة لفصائل التجمع الوطني. بالإضافة لتوقيعات (قوات حركة العدل والمساواة) وكان أبرز الموقعين على المذكرة هم:

* الحركة الشعبية لتحرير السودان: ياسر جعفر إبراهيم، صديق بابكر، فايز الشيخ السليك، عباس العوض و عبد الملك عبد الباقي.

* مؤتمر البجا: موسى محمد أحمد، عبد الله محمد أحمد كنة، علي الصافي عثمان، إدريس نور محمد علي، عثمان أحمد عقيد، صلاح باركويت وموسى عثمان.

* الأسود الحرة: براك عبد الله مبروك.

*الحزب الشيوعي السوداني: إسماعيل سليمان.

* التحالف الوطني: تيسير محمد أحمد، هشام عبيد يوسف و عبد الباري العجيل.

* المؤتمر الشعبي: تاج الدين بانقا.

* حركة العدل والمساواة: الشهيد د. خليل إبراهيم، الشهيد جمالي حسن جلال الدين وعبد العزيز نور عشر.

* حركة تحرير السودان: عبد الواحد النور، عبد العزيز سام.

*حسن بندى من إدارة التجمع الوطني وعلى عسكوري من كيان المناصير.

قمنا بإرسال صورة من هذه المذكرة إلى التجمع النسائي بالداخل لكسب تأييده وتضامنه مع المذكرة. وأرفقنا مع المذكرة خطاباً حول القرار الخاص بتمثيل النساء في وفود التفاوض، كنا نهدف إلى توحيد الصفوف وممارسة المزيد من الضغط على التجمع الوطني للالتزام بما اتخذه من قرارات ولكن لم نتلقَ رداً من التجمع النسائي.

ومضت المفاوضات دون تمثيل النساء في وفود التفاوض وتمّ التوقيع النهائي على اتفاقية القاهرة وبقي البند الخاص بالمرأة كما هو، حيث ورد في الاتفاقية البند(١) (مبادئ عامة) – الفقرة١ – ٤ الآتي: (يؤمن الطرفان على أن المرأة السودانية تلعب دوراً أساسياً في تحقيق السلام والديمقراطية والتنمية في البلاد، ويؤكدان على إشراكها في مواقع اتخاذ القرار على كافة المستويات).

وهكذا خرجت اتفاقية القاهرة والتي بموجبها شارك التجمع الوطني مشاركة اسمية في السلطة التشريعية وشارك الحزب الاتحادي الديمقراطي في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وغابت المرأة عن « كافة المستويات»، و بقي القرار كغيره من القرارات القديمة الخاصة بها والتي ظلّ يتخذها التجمع الوطني منذ مؤتمر القضايا المصيرية ١٩٩٥م، قرارات على الورق دون أن ترقى إلى مستوى الجدية من قبل متخذيها.